أثر العقل عند المحدثين

د/ رائدة محمد الشريف

أستاذ مساعد – قسم الثقافة الإسلامية والمهارات اللغوية – كلية الآداب والعلوم - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، ورضي الله عن آله وصحبه أجمعين. وبعد: لما كانت مصالح الدنيا والدين مبنية على المحافظة على العقل فقد اهتم الإسلام به اهتمامًا بالغًا، وجعله أحد الضروريات الخمس التي تجب المحافظة عليها ورعايتها، وجعله مناط التكليف؛ فإذا فُقد العقلُ فلا تكليف، وعُد فاقده كالبهيمة لا تكليف عليه! ولقد ضمّن الله تعالى كتابه الكريم كثيرًا من الحجج والبراهين العقلية البيِّنة الباهرة والأمثال المضروبة والأقيسة الواضحة لكل ذي عقل، وخاطب بهذه الأدلة والبراهين أصحاب العقول والنهى والحِجى ومن يعقل ويسمع. ومع هذا التكريم وتلك الرعاية التي أولاها الإسلام للعقل فقد جعله الإسلام تابعًا للشرع، وقَصَرَ مهمته على النظر فيما يَرِدُ إليه منه؛ فيقوم بفحصه وترتيبه وإيجاد النِّسَب والعلاقات بين أفراد ذلك الوارد وَفقًا للقواعد المأخوذة من الشرع الكريم واستنادًا إلى ما رُكِّب في ذلك العقل من العلم الضروري فيستنتج العلوم والحقائق.

وقد كان رأس مال المبتدعة في تشغيبهم على المحدثين؛ تلك التهمة الصلعاء، المسماة زورًا وبهتانًا بتجاهل المحدثين للعقل، وبالغ من بالغ في الحط على المحدثين زاعمًا ضرورة التثبُّت من أخبارهم المخالفة للكتاب والسنة والإجماع وعمل الصدر الأول والعقل، فيما زعم الكعبي في مقدمة كتابه "قبول الأخبار"[1]. ولا نملك أن نقول إزاء هذا الافتراء الكاذب إلا: إذا محاسني التي أدلّ بها عدّت ذنوبًا فقل لي كيف أعتذر؟ أو نقول كما قال الصحابي الجليل عبد الله بن الزُّبير رضي الله عنه، حين عَيَّرَه أهلُ الشام بأنه ابن ذات النطاقين، فرد قائلًا: "تِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا"[2].

فما ثَمَّ عار على المحدثين في طريقتهم، وما ثَمَّ تجاهل للعقل في عملهم وأسلوبهم، إنما هو الجهل والعناد الذي دفع خصومهم للتشنيع عليهم بما يجهلونه من عمل المحدثين وطريقتهم. وما زال أهل الحديث وأتباعهم يتكلمون عن العقل، ويفصّلون في دهاليزه وأخباره، بل ويؤلِّفون الكتب حوله كما فعل الإمام أبو بكر ابن أبي الدنيا وغيره[3]. ولما حدثت الهجمة

---

(1) قبول الأخبار (1/ 17).

(2) الطبقات الكبرى، لابن سعد (8/ 350).

(3) وقد طُبع كتاب ابن أبي الدنيا "العقل وفضله" في الجزء الرابع من موسوعة ابن أبي الدنيا، تحقيق: فاضل بن خلف، الناشر: دار أطلس، بالرياض، السعودية، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م. وألَّف الحارس المحاسبي كتابًا بعنوان: "ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه"، طبعته دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨ هـ، تحقيق: حسين القوتلي.

الشرسة، واستطار الشرر زمن الإمام ابن تيمية قام بتأليف كتابه الفذ: "درء تعارض العقل والنقل"[٤]. كما لهج المحدثون بالعقل ومشتقاته، حتى في تسميات كتبهم التي قد لا تبحث في مسائل العقل أصالةً، مثلما سمى الإمام ابن حبان كتابه: "روضة العقلاء ونزهة الفضلاء"[٥]. لكن خصومهم لا يحبون سماع هذا كله، فيغمضون أعينهم وكأنّه لم يكن.

دوافع البحث وأهدافه:

تتمثل دوافع هذا البحث وبواعثه وأهدافه في:

- **أولًا:** إبراز أثر العقل في عمل المحدثين. ومن ثَمَّ إظهار فساد افتراء الخصوم عليهم بهذه التهمة.
- **ثانيًا:** بيان حرص المحدثين على العقل في كل أعمالهم وأحوالهم، لكن مع الفارق المهم بين العقل الصحيح، وبين الهوى والميل.
- **ثالثًا:** التأكيد على أن أصول المحدثين لا تتعارض مع العقل الصحيح البتة، لكن قد يراها بعضهم متعارضة، إما لجهله بالعقل أو بقواعدهم أو بالاثنين معًا، وإما لهواه.

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة ومبحثين:

المقدمة: فيها سبب اختيار الموضوع، ودوافعه وأهدافه.

المبحث الأول: أثر العقل في أصول المحدثين النظرية.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: أثر العقل في شروط المحدثين لقبول الرواة.

المطلب الثاني: أثر العقل في شروط المحدثين لقبول متون الروايات.

المبحث الثاني: أثر العقل في تطبيقات المحدثين.

ويشتمل هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: أثر العقل في جرح وتعديل الرواة.

المطلب الثاني: أثر العقل في نقد المرويات وإعلالها.

وختمته بنتائج وتوصيات.

سائلةً الله عز وجل أن أكون قد أسهمت في كشف النقاب عن بعض ملامح أصول المحدثين، ورد الافتراء عليهم.

---

(٤) وقد طبع بتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، ونشرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، السعودية، ط: ثانية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

(٥) وقد طبعته دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بتحقيق: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، وله أكثر من طبعة متداولة في الأسواق.

المبحث الأول: أثر العقل في أصول المحدثين النظرية

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: أثر العقل في شروط المحدثين لقبول الرواة.

المطلب الثاني: أثر العقل في شروط المحدثين لقبول متون الروايات.

المطلب الأول: أثر العقل في شروط المحدثين لقبول الرواة:

أول ما يظهر أثر العقل عند المحدثين في هذا الباب هو كلامهم على الحديث الصحيح، وشروط قبول الحديث، التي أقامها المحدثون على عقل الراوي بالدرجة الأولى، فإذا كان الراوي صاحب عقل بدأ المحدثون الكلام عن الشروط الأخرى في قبول الراوي، لكنه إن لم يكن صاحب عقل؛ كان مردود الرواية غير مقبول لدى المحدثين. ولهذا السبب اشترط المحدثون في الحديث الصحيح أن يرويه العدل الضابط.

ولا خلاف في اشتراط ضبط الراوي لقبول حديثه، وقد ذكر هذا الشرط كل من ألَّف في مصطلح الحديث، أو في شروط الحديث الصحيح، كأبي بكر الخطيب البغدادي[٦]، وأبي عمرو ابن الصلاح[٧]، ومحي الدين النووي[٨]، وابن عبد الهادي[٩]، والعيني[١٠]، والبقاعي[١١]. وحكى ابن الصلاح الإجماع على ذلك في كلامه، وتبعه عليه ابن جماعة[١٢]، والأبناسي[١٣]، وابن الملقن[١٤]، وغيرهم؛ ذكروا أنه قد "أجمع جماهير أئمة العلم بالحديث والفقه الأصول على أنه يشترط فيمن يحتج بحديثه العدالة والضبط".

وما ذكروه قد سبقهم إليه غيرهم من أئمة الحديث، إما بلفظه، أو بمعناه. فمنهم من صرَّح بلفظ الضبط صراحة كما سبق. ومنهم من صرّح بأن يستقرّ له حفظه. وهذا مرويٌّ عن أبي نعيم – يعني: الفضل بن دكين –، قال: "لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا عن ثلاثة، حافظ له أمين عليه، عارف بالرجال، ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره حتى يستقر له حفظه"[١٥]. أي يضبطه ويحفظه جيدا. ومنهم من عَبَّر بالإتقان وليس له حفظ؛ بدل الضبط أو استقرار الحفظ.

---

(٦) الكفاية، للخطيب البغدادي (١/ ١١٤). الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب أيضًا (٢/ ١٨٩).
(٧) معرفة أنواع علوم الحديث المعروفة بمقدمة ابن الصلاح (٧٩).
(٨) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، للنووي ص (٤٨).
(٩) بلغة الحثيث إلى علم الحديث، لابن عبد الهادي ص (١٩).
(١٠) شرح ألفية العراقي في علوم الحديث، للعيني ص (٢٩١).
(١١) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي (١/ ١٤٩، ١٨٧، ٣١٩، ٣٢١) (٢/ ٤٥٨).
(١٢) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لابن جماعة ص (٦٣).
(١٣) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي (١/ ٢٣٠).
(١٤) المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن (١/ ٢٤٤).
(١٥) الكفاية للخطيب (١/ ٣٨١).

ومنهم الإمام مالك، فقد قال أشهب: سمعت مالكًا وسئل عن الرجل الثقة الثقة فيُدْفَع إليه الكتاب فيعرف الحديث إلا أنه ليس له حفظ ولا إتقان؟ قال: "لا يؤخذ عنه، إذا زيد في الحديث شئ لم يعرف". وفي رواية عن مالك قال: "لا يؤخذ العلم من أربعة، رجل معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ورجل يكذب في أحاديث الناس إذا حدث بذلك وإن كنت لا تتهمه أن يكذب عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وصاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، وشيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به"(١٦).

ومنهم من اشترط أن لا يكون الغالب على الرجل الغلط. وممن قال هذا: شعبة بن الحجاج. فقال عبد الرحمن بن مهدي: "كنا عند شعبة فسُئل: يا أبا بسطام، حديث من يترك؟ قال: من يكذب في الحديث، ومن يكثر الغلط، ومن يخطئ في حديث مجتمع عليه، فيقيم على غلط، فلا يرجع، ومن روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون وليس يكفيه في الرجوع أن يمسك عن رواية ذلك الحديث في المستقبل حسب، بل يجب عليه أن يظهر للناس أنه كان قد أخطأ فيه، وقد رجع عنه"(١٧). وفي رواية عن عبد الرحمن بن مهدي قال: قيل لشعبة: متى يترك حديث الرجل؟ قال: "إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثا غلطا مجتمعًا عليه فلم يتهم نفسه فيتركه؛ طرح حديثه، وما كان غير ذلك فارووا عنه"(١٨).

وقد وافقه على ذلك تلميذه عبد الرحمن بن مهدي في ذلك، فيما حكاه عنه أحمد بن سنان، وأبو موسى محمد بن المثنى، كلاهما عن ابن مهدي قال: "لا يترك حديث رجل إلا رجلا متهما بالكذب، أو رجلا الغالب عليه الغلط". وفي رواية لابن المثنى عن ابن مهدي أنه قال لما سُئل عمن يُكتب حديثه؟ فقال: "عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب، أو رجل يغلط في الحديث، فيرد عليه، فلا يقبل"(١٩).

وقد ورد مثل هذا عن الإمام أحمد أيضًا. فقال الحسين بن منصور: سُئل أحمد بن حنبل عمن يكتب العلم؟ فقال: "عن الناس كلهم، إلا عن ثلاثة، صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل"(٢٠). وما ذكره أحمد قد سبقه إليه شيخه الشافعي فقال: "ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح؛ لم نقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته"(٢١).

(١٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٣٣).
(١٧) الكفاية (١/ ٣٤٧).
(١٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٣٣).
(١٩) الكفاية (١/ ٣٤٤)، شرح علل الترمذي، لابن رجب (١/ ٣٩٨ – ٣٩٩).
(٢٠) الكفاية (١/ ٣٤٥).
(٢١) الرسالة ص (٣٨٠)، الكفاية (١/ ٣٤٥).

ووافقهم الثوري على الترك بكثرة الغلط، فقد قال سفيان الثوري: "ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط ترك"(٢٢). ويكون الأمر أشد إذا نُبِّه هذا المكثر من الغلط فعاند وكابر ولم يرجع. وقد قال حمزة بن يوسف السهمي: "سألت أبا الحسن الدارقطني قلت له: إذا قلتَ: فلان لين أيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطا متروك الحديث ولكن يكون مجروحًا بشيء لا يسقط عن العدالة. وسألته: عمن يكون كثير الخطأ؟ قال: إنْ نبّهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط وإنْ لم يرجع سقط"(٢٣).

وكثرة الغلط تنافي الضبط، كما أنها تدل على عدم استقرار الحفظ، وعلى أنه لم يفهم ما يقال له، وهذه هي ألفاظ العلماء الآخرين الذين عبروا عن القضية بهذه الألفاظ غير كثرة الغلط، مما يدل على اختلاف اللفظ واتحاد القضية المطلوب التعبير عنها. ويدل على ذلك أن الشافعي الذي اختار التعبير بكثرة الغلط كما سبق، هو نفسه قد نحى لهذا المعنى بلفظٍ آخر أيضًا. فقال الشافعي: "ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا: منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفًا بالصدق في حديثه، عاقلًا لما يحدث به، عالمًا بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل به معناه: لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظا إنْ حدّث به من حفظه، حافظًا لكتابه إنْ حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم"(٢٤).

فالشافعي عبّر في هذه المرة بألفاظ العقل والحفظ، واختار أن يكون الراوي عاقلًا لما يُحدّث به، وهو قريب من قول أبي نعيم السابق: يفهم ما يقال له، كما اختار الشافعي التعبير بالحفظ، وهو مثل قول ابن الصلاح ومن معه في التعبير بالضبط. وهذا كله يعني أن لا يكون الراوي موصوفًا بكثرة الغلط كما قال الشافعي في الموضع السابق، وغيره، ووافقهم على ذلك أبو بكر الخطيب البغدادي فرأى: "ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه وكان الوهم غالبا على روايته"(٢٥).

وعملية الضبط أو استقرار الحفظ أو الفهم لما يقال، أو غير ذلك من التعبيرات المختلفة عن المعنى الواحد الذي هو حفظ وضبط وإتقان الحديث، كل هذا هو عملية عقلية، تقوم

---

(٢٢) الكفاية (١/ ٣٤٥).
(٢٣) سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، للدارقطني ص (٧٢)، المحقق : موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.
(٢٤) الرسالة ص (٣٦٩).
(٢٥) الكفاية (١/ ٣٤٤).

أساسًا على العقل البشري، الذي هو مناط الأهلية في الحفظ والضبط والإتقان، من جهة، كما أنه مناط مراجعة مرويات الراوي ومعرفة كثرة الخطأ من غيره في حديثه، من جهة أخرى.

وقد احتج الحميدي للمحدثين على مذهبهم هذا بحجة عقلية، فقال: "فإن قال قائل: فما الحجة في الذي يغلط فيكثر غلطه؟ قلت: مثل الحجة على الرجل الذي يشهد على من أدركه، ثم يدرك عليه في شهادته أنه ليس كما شهد به، ثم يثبت على تلك الشهادة فلا يرجع عنها، ولأنه إذا كثر ذلك منه لم يطمأن إلى حديثه، وإن رجع عنه، لما يخاف أن يكون ما يثبت عليه من الحديث مثل ما رجع عنه، وليس هكذا الرجل يغلط في الشيء فيقال له فيه فيرجع، ولا يكون معروفا بكثرة الغلط""[٢٦]. فكثير الغلط ليس محلًّا للاطمئنان لحديثه، أي أنه قد أصبح متهمًا، يرتاب في حديثه، ولا يُطمأنّ له، وبهذه الحجة العقلية يحتج الحميدي على إثبات صحة مذهب المحدثين في ترك الراوي كثير الغلط، أي غير الضابط، الذي لم يحفظ ولم يفهم ما يقال له.

ورأى المحدثون حينئذٍ ضرورة أنْ يُبَيَّن أمر هذا الذي يكثر من الغلط، يعني: كي يتجنّبه الناس. وقد قال يحيى بن سعيد: سألت سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج: عن الرجل يغلط في الحديث، أو يكذب فيه؟ قالوا: بيِّن أمره، بيِّن أمره[٢٧]. والمقصود بيان اتفاق المحدثين على اشتراط العقل أو الضبط في الراوي لقبول حديثه، وأن الخلاف في عباراتهم في هذا الباب لفظي لا معنوي، وكلامهم في هذا الباب يفسر بعضه بعضًا، وكل يدل على مراعاة العقل، بل الاعتماد عليه في قبول الراوي، وجعله هو مناط الأهلية التي يقوم عليها الحكم على الراوي بالقبول من عدمه.

وقد قال يحيى بن سعيد: "ينبغي في هذا الحديث غير خصلة، ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ، ويكون يفهم ما يقال له، ويبصر الرجال ثم يتعاهد ذاك". وفي رواية عن عبد الرحمن بن مهدي، قال: "الحفظ هو الإتقان ويجب أن يتثبت في الرواية حال الأداء، ويروي ما لا يرتاب في حفظه، ويتوقف عما عارضه الشك فيه"[٢٨]. وهذا يفسر كلام ابن مهدي وغيره عن كثرة غلط الراوي، وأن المراد به أن يكون الراوي ضابطًا لحديثه، أو يفهم ما يقال له، ولا يغلط فيه عند الأداء كما ورد في عبارة يحيى بن سعيد السابقة، أو يعقل أو يكون عاقلًا إذا حدّث من حفظه كما قال الشافعي، أي ضابطًا كما في قال ابن الصلاح ومن معه، حتى لا يقلب الرواية.

---

(٢٦) الكفاية (١/ ٣٤٦).
(٢٧) سؤالات أبي داود (١٣٤)، العلل رواية عبد الله (٤٦٨٤)، العلل رواية المروذي وغيره (٣١١).
(٢٨) الكفاية (١/ ٣٨١).

فالمعنى واحد كما هو ظاهر بين الجميع، في اشتراط ضبط الرواي لقبول حديثه. وقد حكى ابن الصلاح وغيره الإجماع اشتراط ذلك كما سبق، ومن ثَمَّ يمكن لنا حكاية إجماع المحدثين على اشتراط العقل في الراوي، واعتماده ليكون هو مناط أهلية الراوي في قبول حديثه. فالعقل شرط أهلية الراوي لدى المحدثين، وليس شرطًا تكميليًّا أو جماليًّا؛ بل هو شرط أصيل، يُقبل الراوي إذا توفر له، ويُرَدّ عند فَقْدِه. وهذا شرطٌ زائد على أهلية الراوي في شخصه أي في دينه وأخلاقه، وهذا الفارق بين الشرط كان واضحًا في كلام المحدثين. فقد قال يحيى بن سعيد: "لم نَرَ الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث"، وفي رواية: «لم تَرَ أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث»، قال مسلم: "يقول: يجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمدون الكذب"(٢٩).

فمجرد الصلاح أو الأهلية الدينية لا يجعل الراوي أهلًا لأن يُقبل حديثه، حتى تتوفر فيه الأهلية العقلية، التي عليها مدار قبول حديثه من عدمه؛ وهي ما عبّر عنها الشافعي صراحة بقوله: "أن يكون عاقلًا"، وعبّر عنها غيره بالضبط أو الحفظ أو الإتقان أو استقرار الحفظ أو أن يفهم ما يقال، إلى آخر هذه الألفاظ المستخدمة في هذا الباب للدلالة على معنًى واحدٍ، وهو أهلية الراوي العقلية لأن يُقبل حديثه. وبذا يصح حكاية إجماع المحدثين على اعتماد العقل في قبول الراوي، وجعله مناط أهليته التي تؤهله للقبول، من جهة، والاحتجاج على هذا الاشتراط بحجج عقلية من جهة أخرى. فالمبحث كله عبارة عن حجة عقلية، لا دليل على هذا الاشتراط سوى حجة العقل التي ترى فيه شرطًا ضروريًّا لأنْ يكون الراوي أهلًا لقبول روايته.

المطلب الثاني: أثر العقل في شروط المحدثين لقبول متون الروايات:

وهذا بابٌ واسعٌ، ولا يقل الإجماع فيه عن الإجماع في الباب السابق، وابن الصلاح وجميع من ذكرناهم في الباب السابق متفقون كذلك في نقل الإجماع على نفي الشذوذ عن الحديث، ليكون أهلًا للقبول. والشذوذ كما يكون في الإسناد يكون في المتن أيضًا؛ بل هو الأكثر وقوعًا. وينطوي الشذوذ على المخالفة، ولذا قال الشافعي: "ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثًا لم يروه غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقات حديثا، فيشذ عنهم واحد فيخالفهم"(٣٠). وفي رواية: "إنما الشاذ أن يروي الثقات حديثا على نص، ثم يرويه ثقة خلافا لروايتهم، فهذا الذي يقال: شذ عنهم"(٣١).

وهذا كله عمل عقلي بحت، ومبحث قائم في أساسه على العقل بأوسع ما يكون الاستخدام للعقل في ذلك. ويدل على هذا قول الشافعي وهو يتكلم عن علامات صدق الرجل

(٢٩) صحيح مسلم (١/ ١٧)، العلل رواية عبد الله (٢٩٨٩).
(٣٠) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم ص١٧٨، معرفة علوم الحديث للحاكم ص١١٩،مقدمة ابن الصلاح ص١٦٣.
(٣١) آداب الشافعي ومناقبه ص (١٧٩).

وكذبه بما يظهر من حديثه، فقال الشافعي: "ولا يُستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يُستدل على الصدق والكذب فيه بأن يُحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه"[٣٢].

وهذا يشمل ما لا يجوز مثله عقلًا، وما لا يجوز مثله نقلًا ورواية كذلك. وهذا النص من الإمام الشافعي يفتح الباب واسعًا أمام استخدام العقل، وهو قريب في هذه الجهة من الإجماع على عدم قبول الحديث الشاذ، والذي بدوره يقوم في معرفة شذوذه على مجموعة من المعطيات العقلية التي يُعلم صحتها عقلًا، وتعتمد على العقل، مثل الحكم للجماعة في مقابل الواحد، أو الحكم للأكثر عدالة وضبطًا وثقة في مقابل الأقل، أو الحكم للأكثر صدقًا على الأقل أمارة على الصدق، فهذا مما يستلزمه العقل ويدل عليه.

وقد استخدم المحدثون هذه المعطيات العقلية بأكملها، وذكروها في كلامهم في الترجيح بين الأحاديث، وترجيح الحديث السالم من العيوب، على غيره، وردّ الحديث الشاذ أو المخالف. وهذا ظاهر لمن ينظر في كلامهم السابق، أو في كلامهم على الترجيح بين الروايات بأدلة وبراهين عقلية ظاهرة.

ووجوه الترجيحات كما قال الحازمي: "كثيرة"، وقد ذكر منها الحازمي خمسين وجهًا، منها الترجيح بكثرة العدد، وبالإتقان، وبكمال العقل بالبلوغ، وترجيح السماع على العَرْض، وبالأقرب أو المباشر للحديث أو القصة، وطول الملازمة للشيخ، أو بالرواية عن أهل موطن الراوي، أو المعرفة بالأحكام، أو الموافقة للكتاب أو السنة أو القياس، إلخ[٣٣].

وكل هذه الترجيحات المذكورة ما هي إلّا قواعد عقلية، تقوم في الأصل على إعمال العقل، والاجتهاد في الوصول للصواب في الحديث، ومعرفة الحديث المقبول من المردود، اعتمادًا على العقل والفهم.

ولذا كان أبو عليٍّ الحافظ يقول: "والفهمُ عندنا أجلُّ من الحفظ"[٣٤]. وهذا الفهم هو الذي جعلهم يميزون بين ما يجوز أن يكون حديثًا وما لا يجوز، بل يستحيل أن يكون حديثًا. ولذلك قال الخطيب البغدادي: "باب في وجوب اطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث"[٣٥]. وروى الخطيب بإسناده عن الربيع بن خثيم قال: "إن من الحديث حديثًا له ضوء كضوء النهار نعرفه، وإنّ من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل ننكره". وعن الأوزاعي قال: "كنا

(٣٢) الرسالة ص (٣٩٨).
(٣٣) «الاعتبار» (٩- ٢٢).
(٣٤) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٥٠٤).
(٣٥) الكفاية (٢/ ٢٥٣).

نسمع الحديث ونعرضه على أصحابنا، كما نعرض الدرهم الزائف، فما عرفوا منه أخذنا، وما أنكروا منه تركناه"[٣٦]. وهذا كله يعرفه المحدثون عن طريق إعمال العقل، والنظر في اللفظ بعقولهم، كالصيرفي أو بائع الذهب الذي يميز الأصلي من المغشوش بمجرد النظر العقلي، دونما حاجة إلى دليل خارجي، إنما يعرف ذلك بإعمال عقله في الأمر، بعدما تعلّم من طول تجاربه وخبراته على مدار الأيام.

ولذا قال الشيخ المعلمي اليماني في كلامه عن المحدثين واعتبارهم العقل: "ويقولون للخبر الذين تمتنع صحته أو تبعد: منكر أو باطل، وتجد ذلك كثيراً في تراجم الضعفاء، وكتب العلل والموضوعات، والمتثبتون لا يوثقون الراوي حتى يستعرضوا حديثه وينقدوه حديثا حديثاً. فأما تصحيح الأحاديث فهم به أعنى وأشد احتياطا، نعم ليس كل من حكي عنه توثيق أو تصحيح متثبتاً، ولكن العارف الممارس يميز هؤلاء من أولئك". ونبه المعلمي عقب ذلك على أصل المشكلة فقال: "هذا وقد عرف الأئمة الذين صححوا الأحاديث، أن منها أحاديث تثقل على بعض المتكلمين ونحوهم، ولكنهم وجدوها موافقة للعقل المعتد به في الدين، مستكملة شرائط الصحة الأخرى، وفوق ذلك وجدوا في القرآن آيات كثيرة توافقها أو تلاقيها، أو هي من قبيلها، قد ثقلت هي أيضاً على المتكلمين، وقد علموا أن النبي ﷺ كان يدين بالقرآن ويقتدي به، فمن المعقول جداً أن يجيء في كلامه نحو ما في القرآن من تلك الآيات".

وذكر المعلمي أن "من الحقائق التي يجب أن لا يغفل عنها أن الفريق الأول وهم الصحابة ومن اهتدى بهديهم من التابعين وأتباعهم ومن بعدهم عاشوا مع الله ورسوله، فالصحابة مع النبي ﷺ وهديه ومع القرآن، والتابعون مع القرآن والصحابة والسنة وهلم جرا. وأن الفريق الثاني وهم المتكلمون والمتفلسفون ونحوهم عاشوا مع النظريات والشبهات والأغلوطات والمخاصمات، والمؤمن يعلم أن الهدي بيد الله، وأنه سبحانه إذا شرع إلى الهدى سبيلاً فالعدول إلى غيره لن يكون إلا تباعداً عنه وتعرضاً للحرمان منه، وبهذا جاء القرآن، وعليه تدل أحوال السلف واعتراف بعض أكابرهم في أواخر أعمارهم، والدقائق الطبيعية شيء والحقائق الدينية شيء آخر، فمن ظن الطريق إلى تلك طريقاً إلى هذه فقد ضل ضلالاً بعيداً"[٣٧].

والمقصود بيان اعتماد المحدثين في هذا الباب أيضًا على العقل المعتمد الصحيح، وعلى قواعده المعهودة لدى الناس، بعيدًا عن المخاصمات والنظريات الفاسدة التي يعتمد عليها خصومهم. ولاشك أن كلام المحدثين على الشذوذ، واشتراطهم نفيه من الروايات؛ من أكبر الدلائل على اعتماد المحدثين على العقل، وقد أجمع المحدثون على هذا الشرط كما

---

(٣٦) المصدر السابق (٢/ ٢٥٧).
(٣٧) الأنوار الكاشفة ص (٧).

سبق. وكما قال ابن الصلاح: "شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالما من الشذوذ ومن العلة، وهذا هو حد الحديث الصحيح في نفس الأمر، فكل حديث اجتمعت فيه هذه الأوصاف فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته"[٣٨].

وهذا يؤكد إعمال العقل من جهتين: الأولى: التأكد من سلامة الحديث من الشذوذ والمخالفة. والثانية: التأكد من عدم روايته على معنى غير صحيح، أو غير مقصود من الحديث. وكلا الأمرين يعتمدان على العقل، ويعملانه، ويأخذان به. ويؤكد هذا كلام المحدثين على الرواية بالمعنى، فهو يدل على الاعتماد على العقل في النظر في هذا المعنى، خشية أن يتم صرفه إلى غير المقصود منه.

ولما سُئل الشافعي: "قد أراك تقبل شهادة من لا يقبل حديثه؟ قال[٣٩]: فقلت: لكبر أمر الحديث وموقعه من المسلمين، ولمعنًى بَيِّنٍ. قال[٤٠]: وما هو؟ قلت: تكون اللفظة تترك من الحديث فتحيل معناه، أو ينطق بها بغير لفظة المحدث، والناطق بها غير عامد لإحالة الحديث: فيحيل معناه. فإذا كان الذي يحمل الحديث يجهل هذا المعنى، كان غير عاقل للحديث، فلم نقبل حديثه، إذا كان يحمل ما لا يعقل، إنْ كان ممن لا يؤدي الحديث بحروفه، وكان يلتمس تأديته على معانيه، وهو لا يعقل المعنى"[٤١]. فهذا اشتراط واضح وصريح لإعمال العقل في النص، والاعتماد على العقل بوضوح لئلَّا يغير الراوي معنى النص إلى معنًى غير المقصود منه.

(٣٨) صيانة صحيح مسلم ص (٧٣).
(٣٩) يعني: الشافعي.
(٤٠) أي السائل.
(٤١) الرسالة ص (٣٨٠).

المبحث الثاني: أثر العقل في تطبيقات المحدثين:

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: أثر العقل في جرح وتعديل الرواة.

المطلب الثاني: أثر العقل في نقد المرويات وإعلالها.

المطلب الأول: أثر العقل في جرح وتعديل الرواة:

وقد راعى علماء الحديث العقل في هذا الباب أيضًا، واعتمدوا عليه، وعملوا به، ولم يهملوه كما ظنّه خصومهم. وقد ظهر هذا جليًّا من خلال الاستعانة بعدد من المعطيات العقلية التي تدل على تعديل أو تجريح الرواة، منها استخدام التاريخ مثلًا للتأكد من صحة السماع في الروايات، ومن ثَمّ التأكد من فرضية صدق الراوي في سماعه من شيخه أو سماع التلميذ منه. ولهذا السبب قد ألّف علماء الحديث المؤلفات في بيان سنّ الرواة، وبيان مواليدهم، ووفياتهم.

وجعل ذلك ابن الصلاح هذا الأمر في كتابه هو "النوع الموفي ستين: معرفة تواريخ الرواة"، وقال ابن الصلاح: "روينا عن سفيان الثوري أنه قال: لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ. أو كما قال. وروينا عن حفص بن غياث أنه قال: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين. يعني: احسبوا سنه وسن من كتب عنه. وهذا كنحو ما رويناه عن إسماعيل بن عياش قال: كنت بالعراق فأتاني أهل الحديث، فقالوا: هاهنا رجل يحدث عن خالد بن معدان فأتيته فقلت: أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ فقال: سنة ثلاث عشرة يعني ومئة، فقلت: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين: قال إسماعيل: مات خالد سنة ست ومئة. قلت: وقد روينا عن عفير بن معدان قصة نحو هذه جرت له مع بعض من حدث عن خالد معدان ذكر عفير فيها أنّ خالدًا مات سنة أربع ومئة".

قال ابن الصلاح: "وروينا عن الحاكم أبي عبد الله قال: لما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكشي وحدث عن عبد بن حميد سألته عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومئتين، فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة"[٤٢]. وهذا الصنيع من الحاكم وغيره ظاهرٌ في الاعتماد على العقل البشري في هذه المسألة، لحفظ وضبط التواريخ، واستخدامها في كشف الكذابين. ومن هؤلاء "محمود بن علي الطرازي"، فقد قال الذهبي: "كذاب في المِئَة السادسة قال: حدثنا الأشج صاحب النبي صلى الله عليه وسلم

([٤٢]) معرفة أنواع علوم الحديث = مقدمة ابن الصلاح ص (٤٨٤)، التقييد والإيضاح للعراقي ص (٤٣٢)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٧١٣).

قال: خرجنا أربع مِئَة وخمسين رجلًا للتجارة فأسلمتُ على يد عليٍّ فذهب بي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم غنائم بدر، وذكر الحديث. وهذا إفك بين"[٤٣].

وآخر اسمه "محمود بن محمد القاضي"، قال الذهبي كذلك: "كان بعد الست مِئَة، أخبرنا عبد النور الجني الصحابي بحديث موضوع"[٤٤]. فقد كان الفيصل في كشف كذب الرجلين المذكورين هو المعطى العقلي الخاص بالتاريخ لا غير، حيثُ كشف وجود هذين بعد ستمائة سنة من عصر النبوة كيف يكذبون ويدعون باطلًا؛ لأنه من المحال عقلًا أن يعيش إنسانٌ طوال هذه الفترة، لم يحصل هذا قط لأحد في هذه الأمة، وإن حصل لأمم سابقة، في أزمنة سابقة زمن سيدنا نوح عليه السلام.

لكن في هذه الأمة لم يحصل قط أن بقي إنسان ٦٠٠ سنة، فالعقل يقطع بهذا المعطي العقلي على بطلان هذه الروايات، وكذب هذين الرجلين المذكورين، ولذا فقد استهجن الإمام المحدث الذهبي هذا الصنيع، وكذب الرجلين، اعتمادًا على هذا المعطي العقلي. وبذا استطاع العلماء كذلك اكتشاف من ادعى الرواية عن رجل لم يدركه. فمنهم: "عمر بن مدرك أبو حفص القاص"، فقد قال فيه ابن معين: "كذاب"، وقال أبو حاتم الرازي: "سمعت أبا حفص القاص يقول في قصصه في دار أحمد بن يوسف الترمذي: ثنا أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، ولم يدركه،"[٤٥]. وقد نبّه الخليلي على هذه القضية الخطيرة وحاجة العالم لأنْ يكون على معرفة بها من جهة، وذكر أحد الأدلة الأخرى عليها من جهة أخرى.

فقال الإمام الخليلي: "ويحتاج في هذا الأمر إلى الديانة، والإتقان، والحفظ، ومعرفة الرجال، ومعرفة الترتيب ويكتب ما له وما عليه، ثم يتأمل في الرجال، فيميز بين الصحيح والسقيم ، ثم يعرف التواريخ وعُمْر العلماء ، حتى يعرف من أدرك ممن لم يدرك، ويعرف التدليس للشيوخ".

ثم قال الخليلي: "قد حدث بعد الثلاثمائة جماعة ، وضعوا بأسانيد مفتعلة أحاديث موضوعة على الأئمة منها: حديث نسبوه إلى ذي النون المصري عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس أن النبي ﷺ قال: (علامة حب الله حب ذكر الله، وعلامة بغض الله بغض ذكر الله)" وقال الخليلي عقبه: "وهذا منكر لا أصل له من حديث مالك، ولا من حديث الزهري، وذو النون لا يصح لقاؤه مالكًا، وهو موضوع على ذي النون، وأصل هذا

(٤٣) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ٧٨)، لسان الميزان، لابن حجر (٨/ ٦).
(٤٤) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٩)، لسان الميزان (٨/ ٩).
(٤٥) الجرح والتعديل (٦/ ١٣٦).

رواه كذاب يقال له: زياد، عن أنس، ولم يلق أنسًا، وهذا يعرف بما صح من حديث مالك، عن الزهري، فإنه معدود بحفظة الحفاظ". قال الخليلي: "وكذلك من حديث الزهري سمعت عبد الله بن محمد الحافظ يقول: سمعت محمد بن الحسين يقول: سمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول: لما جمعت حديث الزهري عرضت على علي بن المديني، فنظر فيه فقال أنت وارث الزهري، فبلغ ذلك أحمد بن صالح المصري، فلما دخلت مصر قال لي أحمد بن صالح المصري وذاكرته في أحاديث الزهري: أنت الذي سماك علي بن المديني وارث حديث الزهري؟ قلت: نعم. قال: بل أنت فاضح الزهري، قلت: لم؟ قال: لأنك أدخلت في جمعك أحاديث للضعفاء عن الزهري، فلما تبحرت في العلم ضربت على الأحاديث التي أشار إليها، وبينت عللها الأسامي ليس على القياس، يحتاج فيه إلى السماع، ويجب أن يعرف من الأسامي المؤتلف والمختلف، ومثاله: حيان، وحبان، وخيار وجبار، هم في الهجاء واحد وفي المعنى مختلف."[٤٦]. فالأسماء لا قياس فيها، ولا يصلح القياس أو العقل المجرد لمعرفة من سمع ممن لم يسمع، بل لابد من معطيات أخرى، لمعرفة ذلك، وعلى رأسها هنا يأتي معرفة التاريخ، لمعرفة من أدرك شيخه ممن كذب وحدّث عن رجل لم يدركه.

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا: ما ذكره الخطيب البغدادي في ترجمة "إسحاق بن بشر بن محمد بن عبد الله بن سالم، أبي حذيفة البخاري، مولى بني هاشم، ولد ببلخ، واستوطن بخارى، فنُسب إليها، وهو صاحب كتاب المبتدأ، وكتاب الفتوح". قال الخطيب: "حدّث عن: محمد بن إسحاق بن يسار، وعبد الملك ابن جريج، وسعيد بن أبي عروبة، وجويبر بن سعيد، ومقاتل بن سليمان، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وإدريس بن سنان، وخلق من أئمة من أهل العلم أحاديث باطلة. روى عنه جماعة من الخراسانيين، ولم يرو عنه من البغداديين فيما أعلم سوى إسماعيل بن عيسى العطار، فإنه سمع منه مصنفاته ورواها عنه".

ثم روى الخطيب بإسناده إلى أحمد بن سيار بن أيوب قال: "وكان ببخارى شيخ، يقال له: أبو حذيفة إسحاق بن بشر القرشي، وكان صنّف في بدء الخلْق كتابًا، وفيه أحاديث ليست لها أصول، وكان يتعرض فيروي عن قوم ليسوا ممن يدركهم مثله، فإذا سألوه عن آخرين دونهم يقول: من أين أدركتُ هؤلاء؟ وهو يروي عمن فوقهم، وكانت فيه غفلة مع أنه كان يزنّ بحفظ، وسمعت إسحاق بن منصور يقول: قدم علينا هاهنا، وكان يحدث عن ابن طاوس، ورجال كبار من التابعين ممن ماتوا قبل حميد الطويل، قال: فقلنا له: كتبتَ عن

(٤٦) الإرشاد (١/ ٤٠٩).

حميد الطويل؟ قال: ففزع، فقال: جئتم تسخرون بي؟ حميد عن أنس، جدي لم يلق حميدًا، قال: فقلنا: أنتَ تروى عمن مات قبل حميد بكذا وكذا سنة، قال: فعلمنا ضعفه، وأنه لا يعلم ما يقول. قال أحمد بن سيار: وسمعتُ أبا رجاء قتيبة بن سعيد يقول: بلغني أن أبا حذيفة البخاري قدم، أراه مكة، فجعل يقول: حدثني ابن طاوس، حدثني ابن طاوس، قال: فقيل لسفيان بن عيينة: قدم إنسان من أهل بخارى، وهو يقول: حدثنا ابن طاوس، فقال: سلوه ابن كم هو؟ قال: فسألوه، فنظروا فإذا ابن طاوس مات قبل مولده بسنتين". وكذلك روى الخطيب عقبه بإسناده عن علي ابن المديني، قال: "أبو حذيفة الخراساني كذاب، كان يحدث عن ابن طاوس. قال: فجاءوا إلى ابن عيينة فأخبروه بسنه، فإذا ابن طاوس مات قبل أن يولد"[٤٧].

فاحتج ابن عيينة وهو من أئمة الحديث بالتاريخ على إثبات عدم سماع هذا الرجل ممن ادعى السماع منهم. وهذا الاحتجاج ظاهرٌ أنه ناتج عن معطيات عقلية اعتمدت على المعرفة بالتاريخ، ومقارنة تاريخ مولد هذا الرجل بتاريخ وفاة من زعم السماع منهم. وهذه العملية وهذا الاحتجاج بالتاريخ على عدم سماع الرواة، ومن ثَمّ جرح من استحق الجرح منهم؛ هذه العملية كثيرة لا يمكن حصر الأمثلة الدالة عليها، وقد ذكرنا بعض هذه الأمثلة فيما سبق.

ومن هؤلاء أيضًا: ما قاله الخطيب البغدادي: "سمعت القاضي أبا بكر محمد بن عمر الداودي ذكر علي بن محمد بن السري الهمداني، فقال: كان كذابًا، حدثني عن محمد بن يحيى المروزي بحديث واحد، وكان يروي عن متقدمي الشيوخ الذين لم يدركهم"[٤٨]. ومنهم: ما ذكره الخطيب وتبعه ابن الجوزي في ترجمة "الحسن بن غالب بن علي بن غالب بن منصور بن صعلوك، أبي علي التميمي"، فقد ذكروا أنه "كان له سمت وهيئة وظاهر صلاح، وكان يقرئ فأقرأ بحروفٍ في خرق بها الإجماع وادعى فيها رواية عن بعض الأئمة المتقدمين وجعل لها أسانيد باطلة مستحيلة، فأنكر أهل العلم عليه ذلك، إلى أن استتيب منها، وذكر أنه قرأ على إدريس المؤدب وإدريس قرأ على ابن شنبوذ وابن شنبوذ قرأ على أبي خالد، وكل ذلك باطل؛ لأن ابن شنبوذ لم يدرك أبا خالد، وإدريس لم يقرأ على ابن شنبوذ. وادعى أشياء غير ذلك، يتبين فيها كذبة واختلاقه"[٤٩].

فلولا استخدام علماء الحديث لهذه المعطيات العقلية، لوقعت مشكلة كبرى، ولانتشرت هذه القراءات الخارقة للإجماع في الناس، ووقع الشك في كتاب الله عز وجل، لكن هذا كله

(٤٧) تاريخ بغداد (٧/ ٣٣٦).
(٤٨) المصدر السابق (١٣/ ٥٦٨).
(٤٩) المنتظم (٨/ ٢٤٢).

لم يقع بفضل الله عز وجل، ثم بفضل مراعاة علماء الحديث لهذه المعطيات العقلية وعملهم بها، وأخذهم بالتاريخ في وجه الرواة مما جعلهم يكتشفون أكاذيب الكذابين.

ومنهم: من وضع حديثًا بجهله، فعرفه العلماء باستخدام هذه المعطيات العقلية الخاصة بالتاريخ، ومعرفة السابق واللاحق، ومن أدرك فلان، ومن لم يدركه. فقد ذكر ابن الجوزي من طريق الخطيب بإسناده عن محمد بن عبد الله بن ثابت الأشناني، قال: حدثنا يحيى بن معين، قال: حدثنا عبد الله بن إدريس، قال: أنبأنا شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، عن النبي ﷺ قال: "إنّ الله اتخذ لإبراهيم في أعلى عليين قبة بيضاء معلقة بالقدرة تخترقها رياح الرحمة، للقبة أربعة آلاف باب كلما اشتاق أبو بكر إلى الجنة انفتح منها باب ينظر إلى الله عز وجل هكذا قال اتخذ لإبراهيم".

وقال عقبه: "هذا حديث موضوع مما عملته يد الأشناني وكان كذابا يضع الحديث. قال الدارقطني: الأشناني كذاب دجال. قال أبو بكر الخطيب: من ركب هذا الحديث على مثل هذا الإسناد فما بقى من اطراح الحشمة والجرأة على الكذب شيئا". ثم ذكر ابن الجوزي حديثًا آخر من طريق الأشناني المذكور، وقال ابن الجوزي عقبه: "هذا مما عملته يد الأشناني الذي ذكرناه آنفا، وكان مع كونه يضع الحديث جاهلًا بالنقل بعيدا عن معرفته، فإنه لو علم أنّ حنبلًا لم يدرك وكيعًا ولم يرو عنه؛ ما ذكر هذا"(٥٠).

فاستدلّ ابن الجوزي على جهل الأشناني بالنقل وعلى وضع الحديث بكونه قد جاء مخالفًا للتاريخ المعقول المعروف لدى علماء الحديث. ومنهم: "أحمد بن عبد الرحيم أبو جعفر، عن جرير بن عبد الحميد" قال الذهبي: "أدركه ابن عدي، حديثه موضوع، وقال: كان قليل الحياء يحدث عمن لم يدركهم"(٥١).

وقد نبّه على هذه الحقيقة بعض المعاصرين. فقال الشيخ أبو غدة: "إن بعض الأجلة من الصحابة رضي الله عنهم، قد ردّ حديثًا رواه غيره من الصحابة الأجلة.. ونفى أن يكون ذلك الحديث قاله سيدنا رسول الله ﷺ، والحق أنّ ذلك النفي لم يكن في نظر الصحابي النافي جزمًا وقطعًا – بحمد الله وحفظه – لتهمة الكذب أو الاختلاق أو التقول من راوي ذلك الحديث، وحاشا الصحابة رضي الله عنهم من ذلك، وإنما هو من باب احتمال وقوع الخطأ أو السهو أو النسيان من المُخَطَّأ في نظر النافي، أو من باب النفي الناجم عن ظنّ واجتهاد

(٥٠) الموضوعات (١/ ٣١٣).
(٥١) المغني في الضعفاء (٢٤٨).

من النافي، لوجود نص قطعي، أو حديث عنده، يراه معارضًا لذلك الحديث في نظره، وليس من باب التكذيب والرمي بالوضع قطعًا"[٥٢].

ومنهم: "علي بن محمد بن السري، أبو الحسن الهمداني البغدادي الوراق". ذكره الذهبي وقال: "وقال محمد بن عمر الداودي القاضي فيما حكى عنه الخطيب: كان كذابا، يروي عمن لم يدركه"[٥٣]. ومنهم: "ابن المارستية". ذكره الذهبي وقال: "ابن المارستانية بغدادي طالب حديث. ذكره الدبيثي، فقال: طلب الحديث، وجمع، وادعى الحفظ والنقل عمن لم يدركه، فكذبه الناس. وانتسب إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه دعوى منه. وكان أبواه يخدمان المارستان، وكان ذا جرأة وقحة، ويتعانى الفلسفة والطب"[٥٤].

وبذا يظهر كيف استخدم علماء الحديث العقل واعتمدوا عليه وعلى معطياته في كشف الأباطيل الناتجة عن ادعاء ما يخالف العقل، أو يخالف التاريخ المعروف، والواقع المشهور بين العلماء. ولاشك أن رواية ما يخالف الحقيقة، وادعاء غير الحقيقة هو كذب، ولذا فقد جرح علماء الحديث الرواة بناء على هذه المعطيات العقلية، حين رأوا بعضهم قد تجرأ وزعم الرواية عمن لم يدركهم، ولا يدل التاريخ على أنه قد التقاهم أو عاصرهم أصلًا.

المطلب الثاني: أثر العقل في نقد المرويات وإعلالها:

ولعله لم يظهر أثر العقل عند علماء الحديث في باب من أبواب هذا العلم بمثل ما ظهر في هذا الباب؛ أعني كلامهم على المتون، أو ما يعرف بنقد المتون، فقد أفسحوا المجال للعقل في هذا المجال، واستخدموه بجلاء من أجل الوصول إلى النص الصحيح الثابت، السليم من المستحيلات أو المناكير.

ولعل أوضح ما يُحتج به في هذا الباب هو كلام ابن القيم الظاهر في هذه المسألة، حيث ذكر أمورًا كثيرة مما يُعلم بها وضع الحديث من غير أن ينظر في سنده، أي أنها أمور عقلية، تُعلم بالعقل المجرد، دونما نظرٍ في سند الخبر، وهذا بطبيعة الحال لا يتيسر لكل أحد، ولا يتقنه أي أحد، وإلّا لقال كل إنسان ما يريد. فقد قال ابن القيم: "وسئلت: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟".

وهذا واضح ظاهر في أن السؤال إنما هو عن ضابط عقلي، أو معطيات عقلية، تظهر للناظر الخبير الممارس، عن طريق إعمال العقل، قبل الرجوع إلى السند. وقد أجاب ابن القيم

---

(٥٢) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، لعبد الفتاح أبي غدة ص (٣٢).
(٥٣) تاريخ الإسلام (٨/ ٤٦٨).
(٥٤) المصدر السابق (١٢/ ١١٧٢).

على هذا السؤال بقوله: "فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ، وهديه فيما يأمر به، وينهى عنه، ويخبر عنه، ويدعو إليه، ويحبه، ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه.

فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز؛ ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل متّبع مع متبوعه، فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح؛ ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمّتهم، يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم، والله أعلم". ثم أخذ ابن القيم يُعدّد بعض هذه المعطيات التي من نظر في الرواية فوجدها فيها؛ وكان من الممارسين العارفين؛ عَلِم بالعلة التي في الرواية، قبل أن ينظر في الإسناد.

فقال ابن القيم: "فمن ذلك: ما روى جعفر بن جسر عن أبيه عن ثابت عن أنس يرفعه من قال: (سبحان الله وبحمده غرس الله له ألف ألف نخلة في الجنة أصلها من ذهب)". إلى أن قال ابن القيم: "وهذا وأمثاله مما لا يرتاب من له أدنى معرفة بالرسول ﷺ وكلامه أنه موضوع مختلق وإفك مفترى عليه". قال: "وهذا باب واسع جدا وإنما ذكرنا منه جزءا يسيرا؛ ليعرف به أن هذه الأحاديث وأمثالها مما فيه هذه المجازفات القبيحة الباردة؛ كلها كذب على رسول الله ﷺ، فقد اعتنى بها كثير من الجهال بالحديث من المنتسبين إلى الزهد والفقر وكثير من المنتسبين إلى الفقه.

والأحاديث الموضوعة عليها ظلمة وركاكة ومجازفات باردة، تنادي على وضعها واختلاقها على رسول الله ﷺ مثل حديث: (من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبيا). وكأن هذا الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبي لو صلى عمر نوح عليه السلام لم يعط ثواب نبي واحد". قال ابن القيم: "ونحن ننبه على أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعا: فمنها: اشتماله على أمثال هذه المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ.

وأمثال هذه المجازفات الباردة التي لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين: إما أن يكون في غاية الجهل والحمق، وإما أن يكون زنديقا قصد التنقيص بالرسول صلى الله عليه وسلم بإضافة مثل هذه الكلمات إليه. ومنها: تكذيب الحس له. ومنها: سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه. ومنها: مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة. فكل حديث يشتمل على فساد أو ظلم أو عبث أو مدح باطل أو ذم حق أو نحو ذلك فرسول الله ﷺ منه بريء.

ومنها: أن يدّعي على النبي ﷺ أنه فعل أمرا ظاهرا بمحضر من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه. ومنها: أن يكون الحديث باطلا في نفسه فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ. ومنها: أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء فضلًا عن كلام رسول الله ﷺ الذي هو وحي يوحى، فيكون الحديث مما لا يشبه الوحي بل لا يشبه كلام الصحابة. ومنها: أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا. ومنها: أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق.

ومنها: أحاديث العقل كلها كذب. ومنها: الأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته؛ كلها كذب، ولا يصح في حياته حديث واحد. ومنها: أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه. ومنها: مخالفة الحديث صريح القرآن. ومنها: ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويدفعها الطبع ويسمج معناها للفطن. ومنها: ما يقترن بالحديث من القرائن التي يعلم بها أنه باطل"[٥٥].

وقد ذكر ابن القيم أمثلةً كثيرة على كلامه هذا، الذي يظهر منه وبوضوح كيف أعمل علماء الحديث العقل، واستخدموه، واعتمدوا عليه في كلامهم وفي نظرتهم وفي رأيهم في مسألة نقد المتون الحديثية، حتى إنهم من طول الخبرة والممارسة صارت لهم ملكة لمعرفة الحديث الموضوع بهذه الضوابط العقلية التي ذكرها ابن القيم، قبل النظر في سند الحديث. وما ذكره ابن القيم في كلامه هو ترجمة حقيقة لمناهج علماء الحديث في هذا الباب، واعتمادهم على العقل بضوابطه الصحيحة.

وقد ذكر ابن أبي حاتم خلاصة المسألة، قال: "سمعت أبي رحمه الله يقول: جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم ومعه دفتر، فعرضه عَلَيَّ فقلتُ في بعضها: هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك احاديث صحاح. فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وإن هذا باطل، وإن هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وإني كذبت في حديث كذا؟ فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب. فقال تدعي الغيب؟ قال: قلت: ما هذا ادعاء الغيب. قال فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سَلْ عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف ولم نقله

(٥٥) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، المؤلف محمد بن أبي بكر بن أيوب، المعروف بابن قيم الجوزية ص (٤٣) فما بعد، باختصار، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.

إلا بفهم. قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة، قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟ قلت: نعم، قال: هذا عجب، فأخذ فكتب في كاغد ألفاظي في تلك الأحاديث ثم رجل إلى وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت أنه باطل قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت أنه كذب قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت أنه منكر قال: هو منكر، كما قلت، وما قلت أنه صحاح قال أبو زرعة: صحاح: فقال: ما أعجب هذا، تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما، فقلت فقد ذلك أنا لم نجازف وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله بان دينارا نبهرجا يحمل إلى الناقد فيقول: هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هو جيد، فإن قيل له من أين قلت إن هذا نبهرج؟ هل كنت حاضرا حين بهرج هذا الدينار؟ قال: لا، فان قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه إني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا، قيل فمن أين قلت إن هذا نبهرج؟ قال: علما رزقت، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك، قلت: فتحمل فص ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج وإن هذا ياقوت؟ هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجا؟ قال: لا، قال: فمن أين علمت؟ قال: هذا علم رزقت، وكذلك نحن رزقنا علما لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه".

ثم قال ابن أبي حاتم عقب هذه القصة: "تُعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته والله أعلم"[٥٦]. فالمسألة كلها تدور على المعطيات العقلية، وعلى الخبرة والممارسة وطول النظر والعلم، حتى تصير لدى الإنسان ملكة يميز بها بين ما يصلح أن يكون من كلام النبوة، وما لا يصلح أن يكون من كلام النبوة.

ولذا انتقد علماء الحديث أحاديث كثيرة وردوها بأنها لا تشبه كلام النبوة، كما ردّوا أحاديث أخرى منسوبة لبعض الصحابة بكونها لا تشبه كلامهم إنما تشبه كلام غيرهم. فمن ذلك: ما ذكره الإمام العقيلي في ترجمة "عمر بن يزيد الشيباني الرفاء"، قال العقيلي: "مجهول بالنقل، جاء عن

(٥٦) الجرح والتعديل (١/ ٣٤٩ - ٣٥١).

شعبة بحديث معضل"، ثم روى العقيلي من طريق عمر بن يزيد الشيباني، قال: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن شقيق بن سلمة، قال: سمعت عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: (ما بال قوم يشرفون المترفين، ويستخفون بالعابدين، ويعملون بالقرآن ما وافق هواهم، وما خالف هواهم تركوه، فعند ذلك يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، يسعون فيما يدرك بغير سعي من القدر المقدور، والأجل المكتوب، والرزق المقسوم، ألا يسعون فيما لا يدرك إلا بالسعي من الجزاء الموفور، والسعي المشكور، والتجارة التي لا تبور)".

ثم قال العقيلي عقبه: "ليس لهذا الحديث من حديث شعبة أصل، وهذا الكلام عندي والله يعلم، يشبه كلام عبد الله بن المسور الهاشمي المدائني، وكان يضع الحديث، وقد روى عمرو بن مرة عنه، فلعل هذا الشيخ حمله على رجل، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن المسور، فأحاله على شعبة"[٥٧]. فأعلّ العقيلي حديث هذا الرجل بأنه إنما يشبه كلام عبد الله يعني ابن مسعود، أي أنه لا يشبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم. وهذه حجة عقلية ناتجة عن خبرة ودراية وطول ملازمة لكلام النبي ﷺ، ولكلام الصحابة.

ومن ذلك: ما ذكره ابن حبان في ترجمة "محمد بن حجر بن عبد الجبار بن وائل بن حجر الحضرمي الكندي"؛ قال ابن حبان: "يروي عن عمه سعيد بن عبد الجبار، عن أبيه وائل بن حجر بنسخة منكرة فيها أشياء لها أصول من حديث رسول الله ﷺ وليس من حديث وائل بن حجر، ومنها أشياء من حديث وائل بن حجر مختصرة جاء بها على التقصي وأفرط فيه، ومنها أشياء موضوعة ليس يشبه كلام رسول الله ﷺ لا يجوز الاحتجاج به.

وأما عبد الجبار بن وائل بن حجر فإنه ولد بعد موت أبيه بستة أشهر، مات وائل بن حجر وأمه حامل به، وهذا ضرب من المنقطع الذي لا تقوم به الحجة، وقد وهم فطر بن خليفة حيث قال: عن أبي إسحاق عن عبد الجبار بن وائل قال: سمعت أبي"[٥٨].

فانتقد ابن حبان الرواية بأمرين: أولهما: بأن كلامها لا يشبه كلام رسول الله ﷺ. وثانيهما: باستخدام التاريخ، والإشارة للانقطاع اعتمادًا على التاريخ، حيثُ وُلِد الراوي بعد وفاة والده بستة أشهر. وكلا الأمرين الأول والثاني من المعطيات العقلية، التي استخدمها ابن حبان في الكلام على هذه الرواية. والذي يدخل معنا في هذا المبحث هو كلامه على متن الرواية، وانتقاد المتن بكونه كلامًا لا يشبه ما يمكن أن يصدر عن النبي صلى الله عليه

(٥٧) ضعفاء العقيلي (٤/ ٢٠٠).
(٥٨) المجروحون (٢/ ٢٨٤).

وسلم. فقد استخدم ابن حبان العقل واعتمد عليه، وحكم من خلاله، ومن خلال الخبرة والممارسة والمعرفة بكلام النبي ﷺ؛ بأن كلام هذه الرواية لا يشبه كلام النبي ﷺ.

ومن ذلك: ما ذكره ابن أبي حاتم قال: "وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن القاسم ابن محمد، عن رجل سماه، عن عمر؛ قال: (لا بأس على امرئ ابتاع من أهل الكتاب خلًّا لم يعلم أنهم تعمدوا إفساده، حتى يكون الله هو أفسده)؟ فقال أبي: كذا رواه ابن أبي ذئب! ولا أحسبه إلا وهو وهم؛ يشبه كلام الزهري، حتى رأيت من رواية ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري هذا الكلام بلا إسناد، فتيقنتُ أن حديث ابن أبي ذئب خطأ. والناس يروون عن الزهري، عن القاسم، عن أسلم، عن عمر، كلاما في الطلى؛ ليس فيه شيء من هذا"[٥٩]. فاستنكر أبو حاتم الرازي بخبرته وبمعرفته العقلية أن يكون هذا الكلام من كلام عمر رضي الله عنه، ورأى قبل أن يطلع على الإسناد أنه يشبه كلام الزهري، فلما اطلع على إسناده وجده كما توقعه فعلًا.

هذا.. ولم يقف استخدام العقل في نقد المتن لدى علماء الحديث على هذه الصورة السابقة، فقد شمل ذلك عدة صور. منها أيضًا: النظر في معنى الحديث، وانتقاده وإعلاله بناءً على معناه حتى ولو كانت الزيادة فيه لا تخالف أصل الحديث صراحةً، وإنما زادت عليه، أو خصصته، أو دلّت على عمومه، أو نحو هذه المعطيات العقلية، التي يدلّ عليه العقل، ويُعتمد فيها على العقل والتفكير. ومثال ذلك: قال الإمام مالك: "تجب زكاة الفطر على أهل البادية، كما تجب على أهل القرى، وذلك أن رسول الله ﷺ، فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين"[٦٠]. وروى الإمام مالك عن نافع، عن عبد الله بن عمر؛ "أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر على الناس من رمضان صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير، على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى، من المسلمين"[٦١].

وقد توبع مالك على روايته على هذا الشكل. فقد تابعه عبد الله بن عمر العمري، يعني: المُكبَّر. وعنه رواه ابن وهب في الموطأ[٦٢] والجامع[٦٣] عن عبد الله بن عمر ومالك معًا كلاهما عن نافع بإسناده بمثل ما قال مالك في روايته. وتابعهم: عمر بن نافع فرواه عن أبيه

---

(٥٩) علل الحديث (١١٣٣).
(٦٠) الموطأ (٩٨٧) برواية يحيى.
(٦١) المصدر السابق (٩٨٩).
(٦٢) الموطأ برواية ابن وهب (١٩٤)، المحقق: هشام إسماعيل الصيني، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
(٦٣) الجامع، المؤلف عبد الله بن وهب القرشي (١٩٥)، المحقق: د. رفعت فوزي، د. علي عبد الباسط، دار الوفاء، المنصورة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م.

كذلك. ومن طريقه أخرجه البخاري[٦٤]، والبزار[٦٥]. وقد خولف مالك، وعبد الله – مُكَبَّرًا – بن عمر، وعمر بن نافع، في قولهم: "من المسلمين"، بينما روى الحديث أيوب وغيره فلم يقولوا فيه: "من المسلمين".

هكذا رواه عبد الرزاق بن همام الصنعاني[٦٦]، والبخاري[٦٧]، ومسلم[٦٨]، والترمذي[٦٩]، والبزار[٧٠]، من طريق أيوب يعني: السختياني. وتابعه الليث بن سعد: ومن طريقه أخرجه البخاري[٧١]، ومسلم[٧٢]. وتابعهم عُبَيْد الله – مُصَغَّرًا – بن عمر العمري. ومن طريقه أخرجه البخاري[٧٣]، ومسلم[٧٤]، وأبو داود[٧٥]، والبزار[٧٦]. وقيل: عن عبيد الله بإسناده مثل رواية مالك بزيادة "من المسلمين"، كذلك أخرجه أحمد[٧٧]، وفي إسناده سعيد بن عبد الرحمن الجمحي وهو مُضَعَّف، والراجح عن عُبَيْد الله، دون قوله: "من المسلمين" مثلما قال أيوب. وتابعهم: الضحاك.

ومن طريقه أخرجه مسلم[٧٨]. جميعًا (أيوب، وعُبَيْد الله، والليث، والضحاك) عن نافع، عن ابن عمر قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر على الذكر والأنثى والحر والعبد صاع من تمر أو صاع من شعير». ولم يقولوا: "من المسلمين".

ولروايتهم شواهد منها حديث ابن عباس قال: «فرض رسول الله ﷺ هذه الصدقة صاعا من تمر، أو شعير، أو نصف صاع من قمح، على كل حر أو مملوك، ذكر أو أنثى، صغير أو كبير». أخرجه أحمد[٧٩]، وأبو داود[٨٠] والنسائي[٨١] وابن ماجه[٨٢]، دون قوله:

---

(٦٤) صحيح البخاري (١٥٠٣).
(٦٥) البحر الزخار (٥٤٧٤).
(٦٦) المصنف (٥٧٦٢).
(٦٧) صحيح البخاري (١٥١١).
(٦٨) صحيح مسلم (٩٨٤).
(٦٩) سنن الترمذي (٦٧٥).
(٧٠) البحر الزخار (٥٤٧١).
(٧١) صيحح البخاري (١٥٠٧).
(٧٢) صحيح مسلم (٩٨٤).
(٧٣) صحيح البخاري (١٥١٢).
(٧٤) صحيح مسلم (٩٨٤).
(٧٥) سنن أبي داود (١٦١٣).
(٧٦) البحر الزخار (٥٤٧٠، ٥٤٧٢).
(٧٧) مسند أحمد (٥٣٣٩، ٦٢١٤).
(٧٨) صحيح مسلم (٩٨٤).
(٧٩) مسند أحمد (٣٢٩١).
(٨٠) سنن أبي داود (١٦٢٢).
(٨١) السنن الكبرى (١٨١٥)، السنن الصغرى (٢٥٠٩، ٢٥١٥).
(٨٢) سنن ابن ماجه (٢١١٢).

"من المسلمين" التي في حديث ابن عمر من رواية مالك. وفي حديث ابن عباس انقطاع، فهو من رواية الحسن البصري عن ابن عباس، والحسن لم يسمع من ابن عباس كما قال البزار[٨٣]. وسبب الخلاف في هذه الزيادة هو ما يترتب عليها من أحكام.

وقد روى الترمذي[٨٤] حديث مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، «أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر، أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين»، ثم قال الترمذي: "حديث ابن عمر حديث حسن صحيح، وروى مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ نحو حديث أيوب، وزاد فيه[٨٥]: (من المسلمين)، ورواه غير واحد عن نافع، ولم يذكر فيه: (من المسلمين)، واختلف أهل العلم في هذا، فقال بعضهم: إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين لم يؤد عنهم صدقة الفطر، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد، وقال بعضهم: يؤدي عنهم وإن كانوا غير مسلمين، وهو قول الثوري، وابن المبارك، وإسحاق".

وقال الترمذي في أول العلل الصغير: "ورُبَّ حديث إنما يُستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يُعتمد على حفظه، مثل ما روى مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال: (فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين صاعًا من تمر وصاعا من شعير)، قال: وزاد مالك في هذا الحديث: (من المسلمين)، روى أيوب السختياني وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ولم يذكروا فيه: (من المسلمين)، وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه، وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك واحتجوا به، منهم الشافعي وأحمد بن حنبل قالا: إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين لم يُؤدّ عنهم صدقة الفطر، واحتجّا بحديث مالك"[٨٦].

ولاشك أن زيادة مالك في هذا الحديث: (من المسلمين)، هي من قبيل زيادة الألفاظ، التي تحتاج إلى اجتهاد وإعمال عقل، لمعرفة معناها، وهل هي بنفس معنى الحديث، لا خلاف بينها وبينه، أم أنها تزيد عليه، أو أنها تخالف معناه؟. فكل هذه المسائل تحتاج إلى إعمال عقل واجتهاد.

---

(٨٣) ينظر: نصب الراية، للزيلعي (٢/ ٤١٩).
(٨٤) سنن الترمذي (٦٧٦).
(٨٥) يريد مالكًا.
(٨٦) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٦٣٠).

وقد تكلم العلماء كالترمذي وغيره على هذه الزيادة، وحكى الترمذي كيف احتج الشافعي وأحمد بحديث مالك على أنّه ليس على الرجل أن يؤدي زكاة الفطر عن عبيده من غير المسلمين، إنما تجب عليه زكاة صدقة الفطر على من تحت يده من المسلمين. فالكلام على هذا الحديث إنما يدور في نطاق المعطيات العقلية، أي في نطاق فهم معنى الحديث من خلال إعمال العقل والاجتهاد في ذلك، لمعرفة معنى هذه الزيادة وما تضيفه للحديث، ومن ثَمَّ البحث في هذا المعنى وثقة راويه، وهل يتحمّل حاله أن يروي حديثًا كهذا أم لا؟

وهذا ما فعله علماء الحديث، ورأوا أن مالكًا يتحمل، بعد بحثهم وتفكيرهم في معنى روايته من جهة، وفي حاله من جهة أخرى. وكل هذه أعمال تعتمد على المعطيات العقلية القائمة على التفكير والفهم لا على النص أو النقل. وبذلك وما قبله يظهر أثر العقل عند المحدثين، وأنهم اعتمدوا عليه، ولم يهملوه.

نتائج وتوصيات:

وبعد: فإني أحمد الله عز وجل على معونته في إتمام هذا البحث، وقد ظهر لي من خلاله عدة نتائج، أذكرها مع بعض التوصيات:

- **أولًا:** التأكيد على براءة المحدثين من اتهامات خصومهم في هذا الباب، بشكل قاطع، وبيان كيفية عمل المحدثين بالعقل وأخذهم به، في قواعدهم النظرية والتطبيقية، أخذًا واضحًا، بل ولهجتْ ألفاظهم بمسميات العقل وما يدل عليه بشكل أو بآخر.
- **ثانيًا:** ظهر لي من خلال البحث مدى تشنيع المبتدعة وخصوم المحدثين عليهم، بما لا يصح، وكيف يكذب خصوم المحدثين على أنفسهم وعلى الناس، فيدّعون شيئًا يقولونه، وربما كان هذا الشيء من صميم عمل المحدثين فيدعي خصومهم عدم عمل المحدثين به، ثم يأخذون في الرد والتأنيب للمحدثين لتجاهلهم إياه، بينما الحقيقة على خلاف ذلك، كما هو الحال في العقل الذي عمل به المحدثون، خلافًا لما ينسبهم خصومهم إليه.
- **ثالثًا:** قيام منهج المحدثين على منهج صارم وواضح، يأخذ بالنقل والعقل معًا، ولا يهمل هذا أو ذاك، خلافًا لخصومهم الذين يدعون الأخذ بالعقل في أعمالهم، وهم أبعد الناس منه.
- **رابعًا:** على الباحث أن يرجع دائمًا إلى المحدثين في الكلام عنهم؛ نظرًا لما شنّع به عليهم خصومهم، وادعوه ونسبوهم إليه على غير الحقيقة، وخلافًا للواقع، فمن ثَمَّ

يلزم الباحث أن يرجع للمصادر الأصلية عند الكلام عن المحدثين، خاصة في المسائل التي خالفهم فيها خصومهم.

- **خامسًا:** ظهر لي من خلال البحث كيف بذل المحدثون جهدًا كبيرًا في حفظ السنة، وأقاموا صرحًا رائعًا لم يصل إليه أحدٌ من خصومهم، والواجب اليوم على من أراد الحفاظ على السنة أن يحتذي حذو المحدثين في أعمالهم ومناهجهم التي عملوا بها وارتضوا السير عليها.
- **سادسًا:** ظهر لدى مدى الجهد الذي بذله علماء الحديث في الكلام على الروايات، بعد تفكير، وأن انتقاد الروايات وإعلالها إنما يقوم على المعطيات العقلية القائمة على المقارنة بين عدد من الروايات، وما ورد في هذه الروايات من معانٍ وأحكام، ومدى توافق هذه المعاني مع معاني الروايات الأخرى، أو مخالفة هذه المعاني لمعاني الروايات الأخرى، ومن ثَمّ الحكم على هذه الروايات وانتقادها وإعلالها بناءً على هذه المقارنة بين الروايات.
- **سابعًا:** ظهر لي أنه لا يخرج عمل أهل الحديث وكلامهم على الروايات عن آليات التفكير العقلية، التي تقوم على البحث والنظر العقلي، وإفساح المجال للعقل للوصول إلى الأمر المطلوب في جرح الرواة وتعديلهم، أو في انتقاد الروايات وإعلالها.

المصادر والمراجع:

١- آداب الشافعي ومناقبه، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، المشهور بابن أبي حاتم، المحقق: عبد الغني عبد الخالق: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى خليل بن عبد الله الخليلي، المحقق: محمد سعيد عمر: مكتبة الرشد، السعودية، ١٤٠٩هـ.

٣- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، المؤلف: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد، الدكن، الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٥٩هـ.

٤- الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني، المطبعة السلفية ومكتبتها، وعالم الكتب– بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٥- بلغة الحثيث إلى علم الحديث، المؤلف: جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن المشهور بابن عبد الهادي، المحقق: صلاح بن عايض الشلاحي، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٦- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، المحقق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ.
٧- التاريخ الأوسط، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق : تيسير بن سعد، دار الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.
٨- التاريخ الكبير، المؤلف محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مصورًا عن طبعة الهند.
٩- تاريخ بغداد، المؤلف، أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢هـ.
١٠- تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١١- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، المؤلف: أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، المحقق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٢- التقييد والإيضاح للعراقي.
١٣- الجامع الكبير = سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.
١٤- الجامع المسند الصحيح للبخاري = صحيح البخاري.
١٥- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب، المحقق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
١٦- الجامع، المؤلف عبد الله بن وهب القرشي، المحقق: د. رفعت فوزي، د. علي عبد الباسط، دار الوفاء، المنصورة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م.
١٧- الجرح والتعديل: لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية بيروت، مصور من طبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن- الهند، عام١٣٩٦هـ ١٩٧٦م) (١٣٧١هـ).
١٨- درء تعارض العقل مع النقل، لابن تيمية، المحقق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، السعودية، ط: ثانية، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
١٩- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، المحقق: أحمد شاكر، تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٠- روضة العقلاء، لابن حبان، تحقيق: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢١- السنن الصغرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
٢٢- السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
٢٣- السُّنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجستانيِّ الأزديِّ، الإمام المحدِّث الحافظ (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الفكر.

٢٤- السُّنن، لأبي عبد الله محمَّد بن يزيد بن ماجه القزوينيِّ (٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربيَّة.
٢٥- السُّنن، لأبي عيسى محمَّد بن عيسى بن سورة التِّرمذيِّ، مِن أئمَّة علماء الحديث وحفَّاظه (ت٢٧٩هـ)، بتحقيق: أحمد محمَّد شاكر، ومحمَّد فؤاد عبد الباقي، وكمال يوسف الحوت، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤٠٨هـ.
٢٦- سؤالات أبي داود للإمام أحمد.
٢٧- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، للدارقطني، المحقق : موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٢٨- سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي تحقيق: مجموعة من الباحثين، بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ثانية، ١٤٠٢هـ.
٢٩- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن موسى الأبناسي، المحقق: صلاح فتحي هَلَل، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٨م.
٣٠- شرح ألفية العراقي في علوم الحديث، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد المعروف بابن العيني الحنفي، المحقق: د. شادي بن محمد آل نعمان، مركز النعمان للبحوث، اليمن، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.
٣١- شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، الحنبلي، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٣٢- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري (١/ ٣٩)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، ١٤٢٢هـ.
٣٣- صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ. تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٣٤- صيانة صحيح مسلم، لابن الصلاح.
٣٥- الضعفاء، أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، المحقق: د. مازن السرساوي، دار ابن عباس، مصر، ط: ثانية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.
٣٦- الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، المعروف بابن سعد، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.
٣٧- العقل وفضله، لابن أبي الدنيا، ضمن الجزء الرابع من موسوعة ابن أبي الدنيا، تحقيق: فاضل بن خلف، دار أطلس، بالرياض، السعودية، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
٣٨- علل الحديث، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، المعروف ابن أبي حاتم، المحقق: فريق من الباحثين بإشراف د. الحميد، ود. الدريس، مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
٣٩- العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي وغيره.
٤٠- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله، المحقق: د. وصي الله بن محمد عباس، دار القبس، الرياض، ط: ثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٤١- قبول الأخبار ومعرفة الرجال، المؤلف: أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، المحقق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.

٤٢- الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف أبو أحمد بن عدي الجرجاني، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٤٣- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ١٤٣٢.
٤٤- لسان الميزان، لابن حجر.
٤٥- لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، لعبد الفتاح أبي غدة.
٤٦- ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه، للحارث المحاسبي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ، تحقيق: حسين القوتلي.
٤٧- المجروحون، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي.
٤٨- مسند البزار(المسمى بالبحر الزخار):لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، وغيره، نشر: مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، (١٤٢٤-١٤٣٠هـ).
٤٩- المسند الصحيح المختصر = صحيح مسلم.
٥٠- المسند، المؤلف: الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ثانية ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٥١- المصنف، أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.
٥٢- المصنف، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
٥٣- معرفة أنواع علوم الحديث المعروفة بمقدمة ابن الصلاح، تأليف عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بأبي عمرو ابن الصلاح، المحقق: ماهر ياسين الفحل وعبد اللطيف الهميم، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣، ٢٠٠٢م.
٥٤- معرفة علوم الحديث، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي، النيسابوري المعروف بابن البيع، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٥٥- المغني في الضعفاء: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
٥٦- مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث.
٥٧- المقنع في علوم الحديث، المؤلف: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي ابن الملقن، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز، السعودية، ١٤١٣هـ.
٥٨- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، المؤلف محمد بن أبي بكر بن أيوب، المعروف بابن قيم الجوزية، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.
٥٩- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ.

٦٠- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، المؤلف : عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، دار صادر – بيروت، ١٣٥٨هـ.
٦١- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن جماعة، المحقق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.
٦٢- الموضوعات: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية- المدينة المنورة، (١٣٨٦هـ).
٦٣- الموطأ برواية ابن وهب، المحقق: هشام إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م.
٦٤- الموطأ، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي – الإمارات، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٦٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٣٨٢هـ.
٦٦- نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ١٤١٨هـ.
٦٧- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.